في المتضايفين المخصوصين مثل الابوة والبنوة لا يكفي للحكم في المتضايفين بعينهما كما
في العلة والمعلولية اللتين فيما نحن فيه لانا نقول المعلولات المتعاقبة ومعلولية بعضها
مثل الاسماء المتعاقبة وبنواتها فيشترك الدليل والمجيب مثل التوءمين وكذا الكل في الاضافات
فان تمّ في احدهما تمّ في البواقي بلا تفاوت وان اختل في واحدة اختل في الجميع ولا تأتي
الامادة مثل التوءمين في الجميع فالجواب اي تسليم مادة الشبهة ان الاضافة نسبة بين
الشيئين والسراية للطرفين فيتغير بتغير الطرف كلا او بعضا وايضا بعد قبول ان النسبة
فيه عدم الاجتماع زمانا متغايرة ولا شك ان اجتماع الامور المتغايرة بعضها مع بعض الاب ٢
زمانا ونسبة في وقت الى شيء واحد مثل الاب الواحد والعلة الواحدة لا تخل تلك المغايرة
واحدة بالذات لا ابتداء ولا انتهاء كما استدلوا على مغايرة الشوق للارادة في مبادئ
الافعال الاختيارية في مواد مختلفة باثبات احدهما وسلب الآخر في موضع وبالعكس
في الآخر وحكموا بها في مادة الاشتباه ايضا وحكموا كلها ان مبادئ الافعال الاختيارية اربعة
قوله لا ينفع فيما نحن فيه ولا نظر الى المستدل قال الشارح لا برهن على عدد الآ... سواء اه ظاهر هذا الكلام الى عدد المعلولات او المعلولات صح
منه ان منشاءه توهم ان عدم وجود المجموع ... فانه منها يستلزم عدم وجود العدد العارض لها
فيكشف بنسبة وتناهي عدد العلل والعليات ... او ان التطبيق في العدد لا يجري او ان
مقتضى الدليل ان لا يوجد السلسلة وسلسلة المتعاقبات غير موجودة فلم يتخلف مقتضى الدليل عن
الدليل كما ستذكره بعد الشارح وحينئذ توهم عدم بطلان هذه السلسلة بالبرهان التطبيق والحاصل
انه لا فرق بين البرهانين في منشاء الاتوهم عدم ابطالهما السلسلة المذكورة ثم لا يخفى ان حاصل
السند الاخير تجويز سلسلة المتعاقبات بسبب بطلانها وعدم وجودها في معنى التجويز بعد بطلان الوجود فان
قيل المراد تجويز الوصف الذي هو عدم التناهي لبطلان وجود الاجزاء وجودها قلنا لا يجب ان لا الوجود ٢
يكون الباطل في المجتمع ايضا هو ذلك الوصف كالوجود فيجوز الشارح في الآتي بان مقتضى الدليل بطلان هذا
التجويز الوجود ايضا لا يصح لان كلامه يدل على ان المقصد كان ابطال الوجود ولكنه لا يبطل به جميع
انحاء الوجود ... فعلى اي حال لا يوافق السند للمنع لان مدار المنع على الفرق بين المجتمعة والمتعاقبة
وتجويز ما لا يجوز هناك ههنا سواء كان وجودا او وصفا وحاصل السند انه لم يتخلف مقتضى
الدليل فما هو باطل هناك فهو باطل ههنا ايضا وجودا او وصفا فلا يسمع فرق بعد التزام الفرق بل يصحح
الفرق بعدم الفرق ويجيء بعض التفصيل عن قريب بلا واسطة قوله والذين لم يقولوا بالوجود في

الدهر

في الدهر اي لم يقولوا بان الدهر وعاء الزمان والزمان مظروف له ولا يثبتونه امر الزمان انهم مغايرا ٢
يقولون بمثل هذا الوجود للزمان والحركة في الزمان واعلم ان اثبات ان التجويزين المذكورين
وجود المتعاقبات ودعواه مما لا حاجة اليه لانه بعد ... ان الدليل في المتعاقبات بطلان عدم تناهيه
لا بطلان وجوده بل لو قيل يترتب الاعدام الغير المتناهية يجري فيه انقطاع او مساواة الجزء الدليل ايضا ويلزم الفساد المذكور هناك من الانقطاع على تقدير عدم ٢
للكل فمقتضى الدليل هناك الانقطاع ليس الا ولا وجود للعدمات فكذا في الموجودات المتعاقبة
مقتضى الدليل هو التناهي فيلزم منه بطلان وجود الامور الغير المتناهية لا بطلان عدم
التناهي ومثل هذا الكلام يجاب عن المغالطة المشهورة وهي ان الشيء الذي يستلزم وجوده
وعدمه اجتماع النقيضين هل هو موجود او معدوم فعلى اي حال يلزم اجتماع النقيضين
والقول بان ذلك الشيء يطلب وجود الاول جوابا عنها بما جوابه ان هذه الصفة
لم تثبت لشيء ولو قيل ان ذلك الشيء ليس بمحقق بان يرجع السلب الى الصفة يصح ايضا لكن
مع سلب الوصف وايضا لنا ان نقول ان البرهان يبطل وجود الافراد بعد الوجود
وان لم يحصل للكل وجود بوجه من هذه الجهة ولا يصح لنا ان نقول انه يبطل هذين الوصفين وايضا ٢
للكل اي كونه بحيث وجد كل واحد من افراده الغير المتناهية في وقت او كونه بحيث وجد جميع
افراده موجودا في مجموع الزمان وان لم يكن الوصفان وجودين للكل بل الحق في جواب
ذلك التجويز العارض ان القول يجب ان يكون ما يبطل في الجملة المجتمعة يجوز في المتعاقبة بعينه
فان الباطل ... ولا يجوز ههنا وجودها ليتحقق الفرق بينهما وان كان الباطل عدم
تناهيها فيجب ان يجوز ههنا عدم تناهيها كذلك فاذا عرف هذا فاذا كان الباطل هناك وجودها
يكون حاصل الفرق القول بالفرق ان وجود السلسلة المتعاقبة جائزة وحاصل السند
ان ذلك الجواز لعدم وجودها وكونه مقتضى دليل البطلان فيهما وهل هذا الا تناقض
وان كان الباطل هناك عدم تناهيها فالجواز ههنا يكون عدم تناهيها بمقتضى الدليل
فيهما ايضا يكون هو التناهي فلو كان غير متناهية بعدم وجودها لا يكون مقتضى الدليل بل يكون
هو التناهي والفرق ان الوجود ذوي وجود ذاتي ووجود بطل هناك يجب ان يجوز ذلك
الوجود ويحكم ببطلانه ايضا كما هو مقتضى الدليل هناك ثم الكلام في الدهر طويل ومشكل ومشهور
انه صلى الله عليه وسلم قال لا تسبوا الدهر فان الدهر هو الله ونقل بعض اهل السند ... بعض
المتالهين ان الدهر محيط بالزمان بمعنى انه لا يوجد جزء من الزمان وهو مقرون به ومع ذلك الا الله

Copyright © King Saud University